

واقع تمويل المصارف للمشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري  
*The reality of bank financing for investment projects in the Algerian sports sector*

بوعيطة عبد الرزاق<sup>1\*</sup>، بوعيطة توفيق<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش (الجزائر): abderrezzak.bouaita@univ-bba.dz

<sup>2</sup>مخبر SPAPSA (الجزائر)، الإيميل: t.bouaita@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/14 تاريخ القبول: 2022/12/25 تاريخ النشر: 2022/12/31

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ودراسة واقع تمويل المصارف للمشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري، فمع تطور المجال الرياضي و بروز نجوم عالميين في مختلف الرياضات الجماعية والفردية واتساع عدد الممارسين والمتابعين له حول العالم أصبحت العلاقة بين الرياضة والاقتصاد علاقة تلازمية وذلك بعد أن أصبحت الرياضة عملية اقتصادية في الأساس؛ وهذا من خلال عمليتي الاستثمار والتسويق في المجال الرياضي والتي عمدت إليها دول العالم الكبرى منذ سنوات عديدة وقامت بتحويل الرياضة إلى صناعة حقيقية تدر عليهم أرباح جد كبيرة؛ ويعد التمويل حجر الزاوية في كل الاستثمارات بما فيها الاستثمار في المجال الرياضي، ولعل أهم النتائج المتوصل إليها هي أن المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري بشكل عام لا تقوم بتمويل هذا النوع من المشاريع ولذا نوصي بالتوجه نحو تيسير الضمانات والوقوف مع المستثمرين في هذا القطاع لما له من آثار ايجابية من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية:** المقاولاتية، القطاع الرياضي، التمويل، المشاريع الاستثمارية.

**تصنيفات JEL:** M13.F65, L80

**Summary:** This study aims to highlight and study the reality of bank financing for investment projects in the Algerian sports sector. With the development of the sports field, the emergence of international stars in various team and individual sports, and the expansion of the number of practitioners and followers of it around the world, the relationship between sport and the economy has become an inseparable relationship, after sport has become an economic process in the first place. And this is through the investment and marketing processes in the sports field, which the major countries of the world have undertaken for many years and have transformed sports into a real industry that generates very large profits for them. Funding is the cornerstone of all forms, including investment in the sports field. Perhaps the most important result reached is that banks operating in the Algerian banking system in general do not finance this type of project. Therefore, we recommend going towards facilitating guarantees and standing with investors in this sector because of its advantages have positive effects from an economic and social point of view.

**Keywords:** entrepreneurship, sports sector, financing, investment projects.

**JEL Classification Codes:** M13,F65, L80

## 1. مقدمة:

تمثل ظاهرة زيادة الأعمال والاهتمام بالمشاريع الناشئة لاسيما المبدعة والمبتكرة منها أحد التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تتبناها الكثير من الدول كمقاربة لتعزيز التنمية الاقتصادية والمجتمعية؛ ولعل النجاح الذي لقيته برامج الدعم والمرافقة على اختلافها وتنوعها في الدول الرائدة في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة والصين واليابان وسنغافورة، قد جعل منها مقاربة فعالة لتنمية روح زيادة الأعمال وثقافة العمل الحر والمبادرة وتشجيع الإبداع والابتكار. (بن قطاف، 2021، صفحة 186)

وقد أخذ مفهوم زيادة الأعمال في السنوات الأخيرة بعدا جديدا لا يقتصر فقط على منظور إنشاء المؤسسات الصغيرة والذي يبقى السمة الأبرز لهذا المفهوم؛ ولكن بالإضافة إلى ذلك فهي تمثل مشروع مجتمع يهدف إلى التنمية المستدامة؛ فمفهوم التنمية في المجتمعات تغير من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي إلى مفهوم آخر يعتمد على ما تنتجه هذه المجتمعات من أفكار جديدة وما تولده من تطبيقات مستحدثة (الإبداع والابتكار)، والذي يقود به أفراد المجتمع بصفة فردية؛ أو جماعية؛ من خلال مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (رحيل، 2020، صفحة 02)

فالتغيرات الاقتصادية فرضت في الآونة الأخيرة على الاقتصاد ضرورة الاهتمام بتنوع الدخل الوطني وتبني الفكر المقاولاتي كمدخل لتحقيق هذا الهدف؛ حيث شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحويلات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة؛ لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتدليل كافة الصعوبات التي تواجهها، والخروج من دائرة الفقر والهميش وبالتالي العمل على خلق القيمة المضافة. (رمانة وتوات، 2022، صفحة 28)

ومن بين المجالات التي تعمل على خلق قيمة مضافة وتحمل أبعاد تربوية وتنموية واجتماعية واقتصادية وتعتبر جزء رئيسي من أجزاء التنمية الاقتصادية والبشرية وتمكن الإنسان من تفجير طاقاته نجد القطاع الرياضي؛ فهذا القطاع يعد من بين أحد الأسباب لرقى المجتمعات وهي نشاط إنساني لا ينفصل عن النشاطات الإنسانية الأخرى، فالرياضة أصبحت في وقتنا الحالي عملية تجارية مربحة في كثير من بلدان العالم؛ ويمكن للمشاريع الاستثمارية في هذا المجال أن تعمل على خلق القيمة؛ لذا فإن دول العالم الكبرى تولي اهتماما كبيرا لقطاع الرياضة وهذا لمعرفتهم بأن هذا المجال يعد جزء هام من أجزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2.1. مشكلة البحث:

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان واقع تمويل المصارف للمشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري؛ وخاصة أن بلادنا تزخر بالكثير من الطاقات الرياضية والمتخرجين الجامعيين من مختلف المعاهد الوطنية للرياضة باختلاف تخصصاتهم من تدريب رياضي؛ مجال الترويج؛ الصحة واللياقة البدنية؛ التسيير الرياضي؛ النشاط البدني المكيف؛ الإعلام الرياضي؛ التربية البدنية؛ أي أن القطاع الرياضي متعدد النشاطات ويمكن للمقاولاتية فيه من خلال المشاريع الرياضية الاستثمارية أن تساهم في الأبعاد والأدوار الاجتماعية للعملية المقاولاتية؛ ولكن لا بد من فهم حالة الواقع؛ وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو واقع تمويل المصارف للمشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري ؟

وللاإحاطة بجوانب هذا البحث سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية :

➤ هل يوجد مشاريع استثمارية في الجزائر تخص القطاع الرياضي ؟

➤ ماهو الدور الذي تؤديه المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الخاصة بالقطاع الرياضي الجزائري ؟

**3.1. فرضيات البحث:** نسعى في هذه الدراسة للتحقق من الفرضيات التالية:

➤ هناك عدد قليل من المشاريع الاستثمارية تخص القطاع الرياضي.

➤ هناك عزوف من المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الخاصة بالقطاع الرياضي الجزائري.

**4.1. أهداف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مواقع تمويل المصارف للمشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري .

**5.1. منهجية البحث :**

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والتحقق من الفرضيات المطروحة نعتد في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها.

**2. علاقة الاقتصاد بالقطاع الرياضي:**

تكمن علاقة الاقتصاد بالرياضة في أن الرياضة تعتمد على الاقتصاد لتمويل مختلف الألعاب اليونسكو 1986 م؛ وهي وسيلة دعابة وإشهار وانتشار وتعد سوقا دامجا في مجال الإنتاج والتسويق الرياضي للمنتج والخدمات الرياضية ويحتوي على المجالات التالية (الهادي ورعاش، 2011، صفحة 43):

\_ مجال الممارسة بغرض زيادة قاعدة الممارسين مع إقناع بان الممارسة حقا لكل إنسان؛ ميثاق اليونسكو 1978 م؛

\_ مجال البطولة والمنافسة الرياضية؛

\_ الهواية (الألعاب الأولمبية)؛

\_ الاحتراف لأن الرياضة كوظيفة أو مهنة من أجل العائد المادي أو الاقتصادي. فالرياضة أصبحت تشكل علاقة وثيقة مع الاقتصاد؛

ومن بين الإسهامات المباشرة للرياضة والتي تدعم الاقتصاد ما يلي (محمود ورشيد، 2014، الصفحات 130 - 131):

\_ تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى وإقامة البطولات والدورات التي تعد مصدرا ماليا للدولة المنظمة؛

\_ التسويق والرسوم وحقوق النقل التلفزيوني وعوائد الدعاية والإعلان والتي تصب في مصلحة الدولة؛

\_ تخصيص الفرد والأسرة لميزانية خاصة في النشاط الرياضي كإقتناء الملابس الرياضية؛

\_ حضور المباريات ومشاهدتها عبر القنوات التلفزيونية المشفرة ذات الرسوم المختلفة التكاليف؛

\_ رسوم النوادي الأهلية وصلات اللعب والتدليك والعلاج الطبيعي؛

\_ واردات السياحة الرياضية؛

هذا بالنسبة للعلاقة القائمة بين الرياضة والاقتصاد أما بالنسبة لدور القطاع الرياضي في التنمية البشرية فأن الرياضة كممارسة أو حدث تعد مادة استهلاكية لمختلف الأسر؛ قدرت قيمتها سنة 1999 بما يقارب 74 مليار فرنك فرنسي؛ منها 20 مليار خصصت لاقتناء الملابس والأحذية الرياضية؛ 27,6 مليار لاقتناء مختلف الخدمات المعروضة من قبل مختلف الفرق الرياضية؛ وكنشاط إنتاجي إستطاع القطاع الرياضي إنشاء سوق يقارب 1 % من الناتج المحلي الخام لمجمل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE؛ وإتسع نطاق أسواق المعدات والتجهيزات والألبسة والأحذية الرياضية لتصبح بحق عالمية؛ وتنشط بها مؤسسات مختلفة الأحجام؛ صغيرة؛ متوسطة؛ كبيرة. (بربريس، 2017، صفحة 182) فالرياضة لها أثار إقتصادية يمكن إستخدامها لتحقيق التنمية؛ ليس فقط على المستوى المحلي؛ وإنما على المستوى الدولي. وتمثل في كيفية خلقها لمناصب عمل؛ وكذلك تحفيز النمو وزيادة الصادرات؛ فهيكلا أمور أساسية تخص إستراتيجية التنمية الإقتصادية بالرياضة؛ بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الإعتبار كيفية المساهمة في توفير صحة ورفاهية البلد؛ وكذا

المساهمة في الإقتصاد عموما سواء على المستوى المحلي أو الدولي. (معارفية، 2018، صفحة 53) ومن الخيارات التي تمنحها التنمية البشرية هي أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية (خالية من الأمراض) وهذا لن يكون إلا عن طريق القطاع الرياضي الذي يمنح أسلوب الحياة الصحية واللياقة البدنية التي تضاعف من جهود الناس في أعمالهم وبالتالي الدفع من عجلة النمو الاقتصادي في مختلف المؤسسات إلى الأمام؛ ومن بين العوامل المساهمة بشكل فعال في التنمية البشرية في عالم الرياضة نجد كل من مجالات الاستثمار والتسويق إذ تعتبر مجالات هامة جدا لتحقيق النمو الاقتصادي في مختلف الدول.

### 3. الاستثمار في المجال الرياضي:

يعتبر الاستثمار نهجا اقتصاديا حديثا لنشأة ظهر في أواسط السبعينات بعد زيادة حجم الإنتاج من النفط وما تبع ذلك من ارتفاع في الأسعار؛ فالاستثمار يتضمن غالبا التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة أكبر من التدفقات النقدية والتي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة؛ كما عرف على أنه التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية. (منججي، 2015، صفحة 94)

وفي هذا الصدد لا بد أن نتكلم عن الدور الاجتماعي للاستثمار في المشاريع التي تخص القطاع الرياضي:

#### ➤ أولا: خلق مناصب الشغل

تمكنت العديد من الدول أن تنشأ علاقات متشابكة وحتى مهن متخصصة بالاعتماد على القطاع الرياضي، ففي فرنسا مثلا هناك ما يقارب 300,000 شخص يمارسون مهن مرتبطة بالرياضة؛ إداريين؛ محللين؛ مستشارين؛ خبراء؛ إعلاميين،... إلخ؛ وبعبارة مختصرة شكلت الرياضة لنفسها خصوصا في الدول المتقدمة قطاعا اقتصاديا منتجا تزداد أهميته وتظهر معالمه يوما بعد يوم. (بربريس، 2017، صفحة 183)

كما أنه خلال السنوات الأخيرة وبفضل خلق أكثر من 60000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر؛ وبالتالي تم استحداث أزيد من 1,2 مليون منصب شغل مما ساهم فعلا في انخفاض معدلات البطالة؛ حيث ارتفع عدد مناصب العمل المستحدثة من 766678 في 2004 إلى 1298253 في 2007 إلى 1605329 في 2009 مما يعني ارتفاعا بنسبة 109 % بين سنتي 2004 \_ 2009، أي أن هذا القطاع يشغل 77,6 % من مجموع الوظائف حسب إحصائيات سنة 2009، وفي نهاية 2012 المجموع المتراكم للوظائف التي استحدثتها هذه المؤسسات هو 1800742 وحدة بارتفاع 7,44 % مقارنة بسنة 2011؛ هذه الأرقام توضح فعلا مساهمة وأهمية قطاع المقاولات والاستثمارات الخاصة على توفير مناصب شغل عكس المؤسسات العمومية. (مزيان وعماروش، 2018، صفحة 103)

#### ➤ ثانيا: عدالة توزيع الدخل

تتم عملية إعادة توزيع الدخل من خلال ايجاد مقاولات واستثمارات بالعدد الكبير ومتقاربة في الحجم تعمل في ظروف تنافسية بسيطة تساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل، وهذا ما يساعد في توسيع حجم الطبقة المتوسطة، وتقليص حجم الطبقة الفقيرة؛ كما أن عدالة توزيع الدخل ستساهم في المسؤولية الاجتماعية من خلال ابتكار منتجات، وخدمات تخدم البيئة، ومتطلبات المجتمع، وتساهم في الدعم الاجتماعي من خلال الحد من البطالة، محاربة الفقر، والآفات الاجتماعية، وتدعم الصحة والتعليم والرياضة والمواهب وتنمية المناطق النائية. (فنيط و بورمة، 2018، صفحة 124)

#### ➤ ثالثا: الحد من الفقر وتنمية المناطق المعزولة والأقل تنمية

بعد أن تصدرت قضية الحد من الفقر وتنمية المناطق المعزولة والأقل تنمية مند بداية عقد التسعينات أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية، اعتبرت المؤسسات المصغرة آلية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين، وسرعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية والأقل نموا أو الأكثر احتياجا للتنمية؛ الأمر الذي يمنح

هذه الأقاليم فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع؛ فضلا عن احتوائها للأثار الاجتماعية السلبية ببرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة.(بوحجر، 2020، الصفحات 80 - 81)

#### ➤ رابعا: محاربة الآفات الاجتماعية

بالنظر إلى القطاع الرياضي نجد أن من أهم فوائد ممارسة الرياضة وخاصة للشباب؛ نجد أنها تبعدهم عن المجالات الخطيرة والسيئة؛ وكمثال جيد عن أحد مشاهير الرياضة في العالم نجد الرياضي المحترف في الدوري الأمريكي لكرة السلة ليبرون جيمس؛ يقول: الرياضة هي التي أخرجتني من عالم العصابات والمخدرات؛ كانت الرياضة هي مخرجي من هذا المجال؛ فالشباب يتمتعون بطاقات كبيرة وبلدنا خزان كبير للمواهب والطاقات الرياضية؛ إن لم يخرجوا هذه الطاقات في الرياضة سيخرجونها في أشياء ضارة؛ وهنا سيكون للمقاوالاتية الاجتماعية دورها الحاسم والفعال في استغلال طاقات الشباب الرياضية من أجل تحقيق الاحتراف الرياضي ومن ثم الولوج إلى عالم الاستثمار الرياضي وصناعة الأبطال الأولمبيين وتصدير هذه المواهب إلى كبار الأندية العالمية الأوروبية وفي شتى مجالات الرياضة.

فمما لا شك فيه أن ممارسات الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى؛ لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية؛ والتسريح من العمل؛ والبطالة؛ وانعدام فرص العمل المنتج؛ تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم؛ وفي أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم؛ وعدم وجود تحفييزات والمهارات اللازمة؛ إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع، فيتحكم بهم الضعف؛ ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات.(الجودي، 2015، صفحة 48)

#### 4. الاستثمار في القطاع الرياضي الجزائري

##### 1.4 واقع الاستثمار في القطاع الرياضي الجزائري :

القطاع الرياضي والممارسة الرياضية لم تعد مخرجاته تنحصر ضمن مفهوم الترفيه والتنشيط الرياضي ذي الصبغة التنافسية فقط بل أصبحت ترمي إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بحتة، وذلك نظرا للعناية الفائقة الموجهة من قبل الدول؛ فقد عملت على تأطير القطاع الرياضي وتوفير الإحاطة المادية والمعنوية والإدارية اللازمة للهيكل الرياضية للترقي بالقدرات والمؤهلات البدنية والذهنية للفرد والمجموعة وحسن التنظيم والتسيير والتصرف الإداري للهيكل الرياضية؛ وبالتالي تحقيق النجاحات والنتائج المنتظرة للرياضة والتظاهرات الرياضية محليا وطنيا ودوليا.(خلوفا و بوبكر، 2019، الصفحات 39 - 40)

ولابد من التنويه هنا إلى أن أكبر عائق يقف أمام مثل هذه الاستثمارات التي تكتسي خصوصية ملحوظة هو الجانب التمويلي؛ سواء بأخذ تمويلات على شكل قروض من بنوك عادية أو بنوك إسلامية؛ ولكن هذه البنوك ستطلب ضمانات وأهم ضمان تطلبه هذه البنوك هو أن يكون طالب القرض في حالة نشاط تجاري؛ على الأقل في حالة نشاط لسنتين أو 3 سنوات؛ أي أن هناك شروط لا بد أن تتوفر في طالب التمويل من هذه البنوك.

ومن بين هذه الشروط ما يأتي(بلول، 2018، الصفحات 05-06):

- المركز المالي والدخل لطالب القرض.
- نوعية الضمانات التي يقدمها طالب القرض سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا .
- القروض الأخرى التي سبق لطالب الائتمان أن تحصل عليها ونظام سدادها والوقوف على درجة التشبع الائتماني .
- إذا كان للقرض ضمان ما إضافة نسبة القرض إلى قيمة الأصل الضامن وبذلك يتحدد هامش الأمان
- تحديد القرض من حيث حجمه ومدته.

- المقدرة الافتراضية لطالب الائتمان، بمعنى تحليل مدى أهلية وكفاءة طالب القرض في تحقيق أهداف القرض، وإلا وجب تقديم من هو أهل قانونا كضامن على توقيعه على عقد القرض.
- السمعة وهي تعني البحث في تصرفات طالب الائتمان السابقة للطلب، ومن خلال ذلك يمكن معرفة إن كان جدير بالثقة أم لا.
- المقدرة على توليد الدخل، فالبنك أو المؤسسة المالية عند تفحص طلب القرض يدرس الإمكانيات التي من المنتظر أن يحقق عن طريقها طالب القرض مداخيل وأرباح والتي يتمكن بها من الوفاء بالمبالغ المقترضة حين حلول آجال استحقاقها.
- درجة ملكية الأصول بمعنى الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المادية التي يملكها طالب القرض من أجهزة وعتاد وثروة، وهي تشكل بالنسبة للبنك الرأسمال الضامن .
- الظروف الاقتصادية، فإدارة البنك تدرس كذلك الظروف الاقتصادية وهي تقوم بتنبؤ مستقبلي للظروف الاقتصادية وتحدد على ضوء ذلك حجم القرض.

ومن بين الإشكاليات التي قد تعيق المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري نجد عامل الخبرة؛ فعامل الخبرة مهم جدا في ممارسة المقاولاتية للمشاريع الرياضية الهادفة ذات الأثر الاجتماعي؛ فحتى يتم إحداث المقاولاتية في القطاع الرياضي بشكلها التام لا بد أن تكون المشاريع الرياضية تضم أكثر من فعالية رياضية حتى يتحقق مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولاتية (خصوصا خلق مناصب شغل)؛ والكثير من المدربين في المجال الرياضي لا يمتلكون خبرة سابقة في مزاوله المشاريع المقاولاتية ذات الاطار الاجتماعي والتي تضم المنشآت ذات الرياضات المتعددة.

وإذا نظرنا إلى حال الكثير من المدربين في بلادنا تجدهم لا يملكون إمكانيات مادية كبيرة وأجهزة وثروة؛ وهو شرط أساسي لضمان رأس المال للبنك المقرض (أي أن المدربين لا يمتلكون وثائق ضمان)؛ فالإشكال هنا يتمثل في نقص الخبرة والإمكانيات المادية للمدربين وطلبة علوم الرياضة المتخرجين من مختلف المعاهد الوطنية والجامعية في الممارسة الفعلية للمشاريع الرياضية؛ وخصوصا مقاوله المشاريع الرياضية الهادفة ذات الأثر الاجتماعي؛ فلتفعيل المقاولاتية في القطاع الرياضي الجزائري (المقاولاتية الاجتماعية الهادفة لتوفير مناصب الشغل وذات الأثر التنموي الاجتماعي)؛ لا بد من توفير وبناء وإدارة منشآت تضم العديد من الفعاليات الرياضية مثل (صالة لبناء الأجسام مجهزة بمختلف المعدات؛ صالة للرياضات القتالية؛ صالة للياقة البدنية والكارديو؛ مسبح أولمبي أو نصف أولمبي؛ ملاعب صغيرة لكرة القدم وكرة السلة وكرة الطائرة وكرة اليد؛ فضاءات خضراء مجهزة بالألعاب للأطفال الصغار؛ ومدربين في مختلف هذه الاختصاصات الرياضية ... الخ) وإنشاء منشآت من هذا النوع يتطلب أموال كثيرة قد تعجز أجهزة الدولة المخصصة للمرافقة المقاولاتية من توفيرها لأصحاب المشاريع الرياضية من أصحاب الخبرة والممارسة والتدريب والتأطير في القطاع الرياضي، وكمثال حي قد تصل تكلفة عتاد خاص بصالة أو قاعة للتدريب في رياضة كمال الأجسام فقط الى ما يفوق مليار سنتيم جزائري.

وإضافة إلى ما سبق؛ فان النظام البنكي الجزائري عادة ما يولي اهتمامه للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير؛ وهشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يعتبر من بين الصعوبات المالية التي قد تواجه هذه المؤسسات؛ نظرا للدور الفعال الذي تقوم به البنوك الجزائرية؛ إلا أن هناك تحفظا كبيرا منها في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي غالبا ما تقع في مشاكل لتمويل نشاطاتها، وهذا بدوره يهدد بقاء واستمرار هذه المؤسسات؛ فعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بنظرة البنك للمؤسسة على عدم قدرتها لتسييد أموالها؛ والتي تكون في الغالب عبارة عن قروض قصيرة الأجل أو قروض متوسطة وطويلة الأجل؛ حيث يعتبر البنك أن

التسديد هو الخطر الأكبر على المركز المالي له؛ كما أن الموافقة على القرض البنكي من العمليات الصعبة والأساسية للبنك. (غربي، 2015، صفحة 121)

وأيضاً هناك جانب آخر يتمثل في أن المصارف تقوم بفتح حسابات تجارية للأفراد الذين يمارسون التجارة بالمستلزمات والمعدات الرياضية ويقومون بجلب مختلف المعدات الرياضية؛ حيث يكون هؤلاء الأشخاص مستوردين ذوي قدرة مادية وتكون أوراقهم الثبوتية جيدة ولا يوجد بها أي خلل؛ فتقوم المصارف الإسلامية بتمويلهم في حالة احتياجهم للأموال؛ والإشكال الثاني هنا يتمثل في أن هذه المصارف ستقوم بتمويل أفراد تجار يمارسون التجارة كمهنة وليس تمويل مدربين رياضيين من أصحاب المجال والخبرة في الممارسة الفعلية للمجال الرياضي؛ وهذا بطبيعة الحال لن يؤدي إلى تحقيق مختلف الأهداف التي ترمي إليها الممارسة الرياضية؛ وهذا لأن أصحاب القطاع التجاري غير رياضيين ولن تكون لهم أفكار رياضية هادفة وذات قيمة كأصحاب القطاع الرياضي، ربما قد يستخدمون بعض العقول الرياضية للإدارة ولكن ستكون أهدافهم تجارية غير اجتماعية.

### 5. دور المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الخاصة بالقطاع الرياضي الجزائري

قبل الخوض في دور المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الرياضية؛ لا بد أولاً أن نتعرف على مصادر التمويل في المجال الرياضي الجزائري والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي :

الجدول (1) مصادر تمويل نشاطات القطاع الرياضي الجزائري

مصادر تمويل القطاع الرياضي الجزائري	
ويشمل كل الإعانات المالية التي تدعم بها الهيئات الرياضية عن طريق المؤسسات الحكومية.	التمويل الحكومي
ويشمل كل التبرعات المالية أو العينية التي تأتي للهيئة الرياضية عن طريق الأفراد أو الشركات أو المؤسسات من داخل أو خارج البلاد.	التمويل الأهلي
التمويل الذاتي للمؤسسة هو إمكانية المؤسسة تمويل نفسها من خلال نشاطها، وهو كل الإيرادات التي تحققها الهيئة الرياضية عن طريق استثمار مرافقها أو منشأتها أو نشاطاتها؛ وهو يتكون من نوعين (التسويق والاستثمار الرياضي)	التمويل الذاتي
وتشمل مجموع العوائد المالية التي يحصل عليها النادي من مختلف الرعاية بموجب عقد بين الطرفين؛ مقابل وضع إسم وشعار الشركة الراعية على أقمصة اللاعبين وعلى لافتات الملعب.	الرعاية الرياضية

المصدر: (بوصلاح، 2015، صفحة 81)

من خلال بيانات الجدول يتبين : أنمختلف الأندية الرياضية الجزائرية تعتمد على كل من مصادر التمويل الحكومي؛ والتمويل الأهلي؛ والتمويل الذاتي (التسويق والاستثمار) والرعاية الرياضية لتمويل نشاطاتها الرياضية. ولكنها مصادر تمويل غير كافية (باستثناء التمويل الذاتي)؛ ولن تؤدي الى تطوير عمل المؤسسات الرياضية والوصول الى مكاسب وأرباح مالية كبيرة؛ حيث توصلت دراسة (مخلوف، منصور، و ناصر باي، 2021) بعنوان : التمويل الرياضي لأندية كرة القدم الهواة من وجهة نظر مسؤولي النوادي الرياضية، إلى نتيجة مفادها أن التمويل الحكومي للأندية متوفر؛ لكنه غير كافي؛ أما واقع التمويل الأهلي العيني لا يسهم في توفير المطلوبات الأساسية للأندية الرياضية.

كما توصلت دراسة (زهية، 2008) بعنوان : سياسة التمويل ودورها في التأثير على المردود الرياضي لرياضي النخبة - حالة الإتحادية الجزائرية لكرة السلة -، إلى أن الميزانية المعتمدة تتم على التبرعات والهبات وإشراكات الأندية

مع عدم وجود تسوية نقدية كافية لتحقيق خطة نشاط الإتحادية مما نتج عنه عدم وجود أماكن تدريب كافية وملائمة من ملاعب وصالات مغطاة مع عدم وجود أدوات وأجهزة لازمة للتدريب.

وأيضاً توصلت دراسة (بورقبة، رعاش، و عمري، 2020) بعنوان: دور آليات التمويل في تطوير أداء المنشآت الرياضية، إلى نتيجة مفادها أن توفر آليات التمويل وحسن إختيارها يسمح بتغطية الإحتياجات المختلفة للمنشأة الرياضية.

والنوادي الرياضية الجزائرية كغيرها من النوادي في العالم؛ تعمل في ظل بيئة تنافسية سريعة التغير و بالغة التعقيد؛ مطالبة اليوم في البحث عن مصادر تمويلية جديدة وعدم الإعتماد كلية على الدعم الحكومي وهذا يعتبر من المتطلبات الأساسية للدخول في الإحتراف الحقيقي الذي يبني على أسس علمية صحيحة وليس على العشوائية. (بوصلاح، 2015، صفحة 112)

وبالنظر إلى المجالات الرياضية التي تحتاج إلى تمويل في الجزائر؛ نجد أن الدولة بقيت تضمن أو تساهم في تمويل النشاطات البدنية والرياضية عن طريق الجماعات المحلية؛ المؤسسات؛ المنشآت؛ الهيئات العمومية وهذا حسب القانون 13 - 05 المؤرخ في 14 رمضان عام 1434 هـ الموافق ل 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتنظيمها؛ وقد تطرق القانون 13 - 05 في الباب الثامن إلى التمويل من خلال المواد التالية (خدايرية، 2022، الصفحات 100 - 101):

المادة 162: تتولى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة؛ طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛ تمويل أو المساهمة في تمويل الأنشطة التالية: تعليم التربية البدنية والرياضية؛ الرياضة المدرسية؛ الرياضة الجامعية؛ رياضة النخبة والمستوى العالي؛ رياضة المنافسة؛ تربية وتكوين المواهب الرياضية الشابة؛ تكوين الرياضيين ومستخدمي التأطير؛ عمليات الوقاية والحماية الطبية الرياضية؛ إنجاز الهياكل ومؤسسات التكوين والمنشآت الرياضية وهياكل الدعم التابعة للدولة والجماعات المحلية وسيرها وتجهيزها وكذا تميمها ووظيفيا؛ تطبيق مخططات وبرامج البحث في ميدان تطور الرياضة وتكنولوجياها؛ الرياضة الهاوية؛ الرياضة الإحترافية؛ رياضة الأشخاص المعوقين؛ الرياضة للجميع؛ الرياضة في عالم الشغل؛ ترقية الرياضة النسوية وتطويرها؛ الألعاب والرياضات التقليدية؛ كشف تعاطي المنشطات؛ مكافحة تعاطي المنشطات ومراقبته؛ التمثيل الدولي؛ الوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته.

كل هذه المجالات الرياضية السالفة الذكر ضرورية وهامة لحيوية أفراد الشعب الجزائري؛ ولكن من أجل إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مناصب شغل وتنمية المناطق المعزولة والقضاء أو الحد من الأفات الاجتماعية؛ لابد من تمويل المشاريع الرياضية الهادفة التي يقوم بتأطيرها أشخاص من أصحاب القطاع الرياضي؛ مثل المتخرجين الجامعيين من معاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية أو الإطارات المتخرجين من معاهد الشباب والرياضة؛ فبالنظر إلى حالة الواقع الرياضي الجزائري نجد أن هناك الكثير من الرياضات الجماعية و الفردية والتي تندرج في إطار الرياضة للجميع من المادة 162 تحتاج إلى تمويل حتى تتحقق المشاريع الرياضية الهادفة ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي؛ وخصوصاً أن هناك ميول كبيرة من أصحاب القطاع الرياضي في مزاولة المشاريع الرياضية؛ حيث توصلت دراسة (صواش و دحية، 2022) بعنوان: مستوى التوجه المقاولاتي لدى طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية؛ إلى نتيجة مفادها أن طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية يملكون توجهها مرتفعاً نحو العمل المقاولاتي وهذا يفسر بأن هؤلاء الطلبة يمتلكون الرغبة والدافعية إلى ولوج عالم المقاولاتية وإطلاق مشاريع فردية؛ حيث شملت عينة البحث 52 طالباً على أعتاب التخرج من الجامعة في مستوى الثانية ماستر إضافة إلى طلبة الدكتوراه.



وبالنظر إلى الواقع الرياضي وميول الشباب الجزائري نحو مختلف الرياضات نجد أن هناك الكثير من المجالات الرياضية من تحتاج إلى تمويل من خلال البنوك وخاصة البنوك الإسلامية لتمويل مشاريعها؛ ومن أمثلة هذه المجالات الرياضية ما يلي :

✓ مركبات رياضية تحتوي أو تضم العديد من الفعاليات الرياضية مثل (صالة لبناء الأجسام مجهزة بمختلف المعدات؛ صالة للرياضات القتالية؛ صالة للياقة البدنية والكارديو؛ مسبح أولمبي أو نصف أولمبي؛ ملاعب صغيرة لكرة القدم وكرة السلة وكرة الطائرة وكرة اليد؛ فضاءات خضراء مجهزة بالألعاب للأطفال الصغار؛ ومدربين في مختلف هذه الاختصاصات الرياضية ... الخ)

✓ إنشاء منشآت رياضية متمثلة في صورة أكاديميات متخصصة في مختلف الفعاليات الرياضية بغرض صناعة الأبطال الأولمبيين في مختلف الرياضات؛ مع ربط عمل هذه المنشآت بالرياضة المدرسية.

✓ رياضة كرة القدم؛ تعتبر هذه اللعبة الرياضية الشعبية الأولى في الجزائر وإقامة مشاريع مثل مراكز التكوين المصغرة للتأهيل الرياضي في هذه اللعبة من أهم الضروريات التي يحتاجها أفراد الشعب الجزائري؛ وخصوصا أن بلادنا تزخر بالكثير من المواهب في هذه اللعبة.

✓ قاعات التأهيل الحركي الرياضي للمصايين مجهزة بمختلف المعدات.

✓ قاعات بناء الأجسام واللياقة البدنية المجهزة بالعتاد الحديث.

✓ قاعات الإعداد البدني لمختلف الرياضات الفردية والجماعية؛ مع استخدام وتأجير مختلف أجهزة الإختبارات البدنية الحديثة والتي تعمل بها الكثير من البلدان المتطورة رياضيا.

✓ مجال السياحة الرياضية (هو في حقيقة الأمر مجال شاسع ويتطلب الكثير من الأموال والمستثمرين ورجال الأعمال).

✓ قاعات للرياضات القتالية (كالكاراتية والجودو والكونغ فو والتايكواندو ... إلخ).

✓ أجهزة التدريب الحديثة وأجهزة التحضير البدني.

✓ متاجر لمستلزمات اللياقة البدنية والصحية والمعدات الرياضية والمكملات الغذائية الغير مغشوشة.

✓ تأهيل الأماكن الخالية الصالحة لممارسة الرياضة؛ من خلال توفير معدات وأجهزة الرياضة الخارجية؛ مثل رياضة الكروس فيت والستريت ورك أوت والكاليستنكس (هذه الرياضات في وقتنا الحالي تلقى رواجاً كبيراً في أواسط الشباب نتيجة الانفتاح على عالم السوشل ميديا).

كل هذه المجالات الرياضية تحتاج الى تمويل؛ ومن الأفضل أن تدار مشاريع هذه المجالات بواسطة أصحاب القطاع الرياضي الدارسين لمختلف العلوم الرياضية من مختلف معاهد الوطن (سواء المعاهد الجامعية؛ أو معاهد وزارة الشباب والرياضة)؛ فإدارة المشاريع الرياضية من قبل أصحاب القطاع التجاري لن يخدم مصالح الممارسة الرياضية بشكلها الفعال؛ فالمفهوم العام للرياضة هو الممارسة وأصحاب القطاع التجاري غير رياضيين ولن تكون لهم أفكار رياضية هادفة وذات قيمة كأصحاب القطاع الرياضي؛ ربما قد يستخدمون بعض العقول الرياضية للإدارة ولكن ستكون أهدافهم تجارية غير اجتماعية وتنموية؛ ومن هذا المنطلق نقول بأن هناك ميول كبيرة لدى الشباب الجزائري الدارسين للمجال الرياضي في مختلف معاهد الوطن في ولوج عالم المقاولاتية للمشاريع الرياضية وتجسيد مختلف المشاريع الرياضية الهادفة ذات الأثر التنموي الاقتصادي والاجتماعي ولكن هناك صعوبات كبيرة من ناحية التمويل من البنوك العادية والإسلامية (نتيجة عدم توفر ضمانات وخبرة في مزاوله المشاريع).

فالتمول في المجال الرياضي يلعب دورا مهما؛ كما يعتبر من أهم المشاكل الموجودة في المجال الرياضي؛ والتي تؤثر بالسلب على إتاحة الفرص للهيئات الرياضية بمختلف أنواعها على تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها؛ ولهذا فمشكلة التمويل في الرياضة من أكبر المشاكل التي تواجه القادة المسؤولين الرياضيين في الوقت الحالي؛ فتتضح مشكلات

المنظمات الرياضية في عمليات البيع والشراء والانتقالات والإنتاج والادخار والاستثمار لرأس المال؛ لذا أصبحت مشكلة البحث عن موارد لمواجهة عملية الشراء والبيع قضية رئيسية تواجه غالبية الهيئات والمنظمات الرياضية؛ الأمر الذي جعل المسؤولين عن الرياضة يبحثون عن موارد وحلول لمواجهة المشكلة. (قوال، 2018، صفحة 86)

هذا من جهة؛ أما فيما يخص دور المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الخاصة بالقطاع الرياضي الجزائري فإنه يوجد العديد من المشاريع الرياضية التي يمكن لأصحاب القطاع الرياضي من إحداثها وتفعيلها على أرض الواقع الجزائري؛ حيث يوجد الكثير من المشاريع الفنية والتكنولوجية والترويجية والاستثمارية التي تتلاءم مع آليات تمويل المصارف؛ حيث يمكن حصر أنواع المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي فيما يلي (خدايرية، 2022، صفحة 88):

➤ أ. مشروعات قابلة للقياس: وهي المشروعات التي تقدم خدمات وأنشطة رياضية مختلفة تخضع للقياس.  
➤ ب. مشروعات غير قابلة للقياس: وهي التي تقدم خدمات وأنشطة رياضية مختلفة في المؤسسات التعليمية والصحية والبيئية والحكومية.

➤ ت. مشاريع استثمارية من حيث العلاقة التبادلية تنقسم إلى ثلاث أنواع:

✓ مشروعات مانعة بالتبادل: هي مشاريع استثمارية تنافسية لتقديم الخدمات والأنشطة الرياضية.  
✓ مشروعات مستقلة: هي مشاريع لخدمات وأنشطة رياضية في مجالات التدريب والإدارة والتعليم والترويج الرياضي.  
✓ مشروعات متكاملة: هي مشاريع لخدمات وأنشطة رياضية يلزم إقامة أحدها لإقامة الآخر؛ مثل الصالات الرياضية متعددة الأغراض.

➤ ث. مشروعات استثمارية من حيث البعد الاجتماعي تنقسم إلى:

✓ مشروعات الإنتاج المباشر: والتي تقدم للجمهور دون النظر للبعد الاجتماعي.  
✓ مشروعات البيئة الأساسية: مثل الأندية ومراكز الشباب والمؤسسات الاجتماعية.  
✓ مشروعات إنتاجية: مثل إنتاج المكملات الغذائية والأجهزة الرياضية.  
✓ مشروعات تجارية: مشروعات مرتبطة بنقل وتوزيع الأجهزة والأدوات الرياضية.  
✓ مشروعات خدمية: تقدم خدمات الممارسة الرياضية المختلفة من أجل الصحة العامة (الرياضة للجميع) والرياضة في مستوى البطولة؛ وإعداد الموهوبين رياضيا من خلال أكاديميات مصغرة متعددة الفروع على أرض الجزائر؛ يتم إنشائها لاحتضان مختلف المواهب الرياضية لصناعة الأبطال الأولمبيين سواء في الرياضات الفردية (كالجودو والكونغ فو والتايكواندو وبناء الأجسام والسباحة وألعاب القوى) أو الجماعية (ككرة القدم وكرة السلة وكرة الطائرة وكرة اليد) ومن ثم الاستثمار في هذه الطاقات الرياضية.

وكل هذه المشاريع الرياضية والتي يمكن لأصحاب القطاع الرياضي من إحداثها وإن تم تمويلها من قبل المصارف الجزائرية ستساهم بشكل فعال في توجه البنوك الجزائرية نحو الاستثمار طويل الأجل؛ وهو الاستثمار الرئيسي المساهم في تحقيق الأهداف التنموية للصيرفة البنكية؛ ولكن واقعيًا لا توجد مزاجية بين التمويل الحادث بين البنوك التقليدية وبين مخرجات الجامعة من طلبة الرياضة والنخب الرياضية المكونة في معاهد الشباب والرياضة وهذا بسبب غياب الضمانات.

فالتمويل يعتبر العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي (فالبنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية وعدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبياً)، فحسب تقرير *Doing Business* للبنك العالمي فإن الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلداً فيما يخص الحصول على القروض؛ حيث أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97% منها مؤسسات عائلية. (مزبان وعماروش، 2018، صفحة 110)

ففي هذا الصدد توصلت دراسة (لوراتي، 2016) بعنوان : القروض البنكية وإجراءات منحها؛ إلى نتيجة مفادها أن بسبب عجز بعض المقترضين أو عدم رغبتهم في السداد؛ وهي ظاهرة شاع انتشارها في السنوات الأخيرة؛ هذا ما حال بين العملاء و البنوك التجارية المختلفة من ممارسة عمليات الائتمان بالشكل الذي يزيد من الثقة وقوة الروابط العملية بينهما؛ ومن المحتمل أن تكون الضوابط موجودة لكنها لا توضع في حيز التنفيذ.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره نجد العديد من العقبات التي تعيق تمويل النشاطات الرياضية الاستثمارية من داخل الهيئات الرياضية وهذه العقبات تتمثل فيما يلي (بوصلاح، 2015، صفحة 83):

- القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للهيئات الرياضية الأهلية والتي تعرقل عمليات التمويل الذاتي منها والأهلي داخل هذه الهيئات الأهلية.
  - عدم وجود المتخصصين ذوي الخبرات في مجال التمويل لحل المشكلات المالية.
  - انعدام الحوار بين الجهة الإدارية والهيئات الأهلية من خلال فرض القوانين واللوائح دون المشاركة بين الهيئات الأهلية الرياضية في وضع وصياغة هذه القوانين واللوائح.
  - عقبات إعلامية تتمثل في عدم الاهتمام بالأنشطة الرياضية مثل كرة القدم باعتبارها اللعبة الشعبية الأولى؛ مما يترتب على ذلك قلة الوعي الجماهيري بهذه الأنشطة وأيضا تقليل فرص التسويق الرياضي لتلك الألعاب.
- وأیضا هناك أسباب إضافية أدت إلى عزوف البنوك عن تمويل المشاريع الاستثمارية للقطاع الرياضي الجزائري والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية (طورش، 2016، صفحة 73):

- عدم التطابق المعلوماتي بين البنك والعميل؛
- عدم إلتزام المقترض بأخلاقيات عقد الإتفاق المبرم مع البنك؛
- إتسام أداء البنوك بالتسرع والمنافسة غير الرشيدة؛
- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية؛
- عدم توافر مؤسسات مالية أخرى ما أدى إلى عجز البنوك على إستيعاب التمويلات المطلوبة ولجوءها إلى توظيف الأموال في مسارات غير إقتصادية؛
- تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حد ذاته؛
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها البنوك في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وإنفتاح الأسواق المحلية؛

فكل الأسباب السابقة هي عوامل ساهمت في إبتعاد أو عزوف المصارف عن تمويل نشاطات القطاع الرياضي والخاصة بالاستثمار.

فأهم العقبات أو العراقيل التي تواجه مشاريع الاستثمار في القطاع الرياضي الجزائري هو عنصر التمويل؛ فغياب ثقة الأفراد بنجاح الفكرة المقاولانية لطالب الدعم المالي لن يوفر له التمويل اللازم؛ هذا وسبل التسويق التي تشكل تحديا في المجتمع الجزائري لغياب الانفتاح على التجريب؛ كما أن عامل السن والالتزامات العائلية والفساد والخبرات من أبرز العراقيل التي تحد من التوجه لريادة الأعمال؛ بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية البيروقراطية وغياب تحفيز الاستثمار وعوائق المكانة الاجتماعية بالحكم على المظاهر والتمييز الاجتماعي الذي يمارسه المجتمع الجزائري. (بن قنزوع، 2022، صفحة 984)

## 6. خاتمة:

المشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري تتطلب إيجاد وخلق شيء جديد ذي قيمة اقتصادية أو اجتماعية؛ وهذا باستغلال مختلف الموارد المتاحة؛ فالمقاول الرياضي لابد أن يحول أفكاره الرياضية إلى ابتكارات وخدمات تجسد على أرض الواقع بالاعتماد على الثقة في النفس والمعارف التيسيرية؛ والقدرة على الإبداع والمخاطرة من أجل تحقيق عوائد مادية؛ ومن خلال ما سبق فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- لا يوجد الكثير من المشاريع الاستثمارية التي تخص مجالات القطاع الرياضي في الجزائر.
  - هناك عزوف من المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الخاصة بالقطاع الرياضي الجزائري؛ وهذا بسبب عدم توفر الضمانات اللازمة من قبل أصحاب القطاع الرياضي الجزائري.
  - لا توجد مزاجية بين التمويل الحادث بين البنوك وبين مخرجات الجامعة من طلبة الرياضة والنخب الرياضية المكونة في معاهد الشباب والرياضية.
- وعليه ومن خلال ما سبق يمكن اختبار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة على النحو التالي:
- الفرضية الأولى صحيحة؛ والتي تنص على أنه : هناك عدد قليل من المشاريع الاستثمارية تخص القطاع الرياضي؛ فمن خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها في هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى أن المجال الرياضي يحتوي على الكثير من النشاطات والفعاليات الرياضية التي يمكن الاستثمار فيها ولكن ضعف عامل التمويل أدى إلى عدم تجسيد الكثير من المشاريع الرياضية الاستثمارية على أرض الواقع؛ وهذا راجع إلى غياب الضمانات المالية ونقص الخبرة في مزولة المشاريع الرياضية الاستثمارية.
- الفرضية الثانية صحيحة؛ والتي تنص على أنه هناك عزوف من المصارف الجزائرية في تمويل المشاريع الخاصة بالقطاع الرياضي الجزائري؛ وهذا راجع إلى غياب عامل الضمانات المالية لطالب الائتمان والخبرة في مزولة المشاريع الرياضية أيضا.

### وعلى أثر هذه النتائج تم اقتراح التوصيات التالية:

- على المصارف تيسير الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين الشباب المتخرجين من الجامعة والمهتمين بهذا القطاع؛
  - ضرورة التركيز على المخرجات الايجابية ذات الشق الاجتماعي خاصة فيما يخص محاربة الادمان وظاهرة الهجرة والاعتماد على القطاع الرياضي كقطاع جاذب لهذه الفئة من المجتمع؛
  - بسبب احجام العديد من الشباب لابد من الاعتماد على صيغ تمويلية بعيدة عن سعر الفائدة ؛
  - توفير صيغ تمويلية تتوافق وطبيعة القطاع من وجهة، ومع ظروف المستثمرين الشباب من وجهة أخرى؛
  - سن قوانين من قبل الدولة تلزم المصارف بتخصيص نسب تمويلية هامة لهذا القطاع.
- وفي الأخير يمكن أن نعتبر هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى في المستقبل؛ وهذا من أجل تسليط الضوء على موضوع واقع تمويل المصارف للمشاريع الاستثمارية في القطاع الرياضي الجزائري بشكل أكثر من التفصيل.

## 7. قائمة المراجع:

- (1) إبراهيم خلوفة، و بن عبد الكريم بوبكر. (2019). رؤية مستقبلية للتخصص في تسيير الإدارة الرياضية (الإتحادات والهياكل الرياضية نموذجاً). مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد 02، العدد (04)، الصفحات 39 - 40.
- (2) إبراهيم لوراتي. (2016). القروض البنكية وإجراءات منحها. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد (01)، الصفحة 210.
- (3) أحمد بن قطاف. (2021). دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات - دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعرييج - مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد (01)، صفحة 186.

- 4) أسامة خذايرية. (2022). دراسة تحليلية لمشروع التمويل في ظل السياسة الرياضية من وجهة نظر رؤساء مجلس إدارة الأندية المحترفة للرابطة الأولى لكرة القدم بالجزائر (أطروحة دكتوراه). معهد التربية البدنية والرياضية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الصفحات 88 - 100 - 101
- 5) أسية رحيل. (2020). دور المقاربات البداغوجية في تنمية الروح المقاولانية \_ دراسة عينة من كليات الاقتصاد لجامعات الوسط \_ (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، صفحة 02
- 6) أممر بلول. (2018). إشكاليات التنفيذ على الضمانات البنكية دراسة مقارنة في القانون الجزائري والفرنسي (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري. الصفحات 05-06
- 7) الطيب أعارفية. (2018). أثر إستضافة التظاهرات الرياضية على الاقتصاد المحلي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، دالي إبراهيم: جامعة الجزائر 03. صفحة 53
- 8) النذير بوصلاح. (2015). 4. اقتراح إستراتيجية لتفعيل مصادر التمويل في الأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر (أطروحة دكتوراه). معهد التربية البدنية والرياضية، سيدي عبد الله: جامعة الجزائر 3. الصفحات 81-83-112
- 9) أمينة مزيان، و إيمان خديجة عماروش. (2018). دعم وتشجيع المقاولانية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد (01). الصفحات 103 - 110
- 10) حسن ناجي محمود، و علي بشير رشيد. (2014). أهمية شركات القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني عبر رعاية المؤسسات الرياضية. مجلة التربية الرياضية، المجلد 32، العدد (4). الصفحات 130 - 131
- 11) حسناء مخلوف، نبيل منصور، و كريمة ناصر باي. (2021). التمويل الرياضي لأندية كرة القدم الهواة من وجهة نظر مسؤولي النوادي الرياضية. مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، المجلد 05، العدد (02). الصفحات 426-433.
- 12) حمزة غربي. (2015). العوامل المحددة لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اتجاه الاستدانة البنكية طويلة الأجل \_ دراسة تجريبية \_ .المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 01، العدد (01). الصفحة 121
- 13) رشيد بوحجر. (2020). إشكالية تنمية الروح المقاولانية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03. الصفحات 80 - 81
- 14) زينب طورش. (2016). تقييم التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدينة الجديدة: جامعة قسنطينة - 2 - عبد الحميد مهري. صفحة 73
- 15) سفيان فنيط، و هشام بورمة. (2018). إدارة جودة المشروع الإستثماري العمومي "دراسة عينة من المشاريع الاستثمارية العمومية بولاية جيجل". مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 02، العدد (01). صفحة 124
- 16) شريف بربريس. (2017). إقتراح مشروع تمهيدي لتحسين المردود الاقتصادي للأندية الرياضية الجزائرية في إطار نظام القطاع الخاص (أطروحة دكتوراه). معهد التربية البدنية والرياضية، سيدي عبد الله: جامعة الجزائر 03. صفحة 183

- 17) عيسى الهادي، وكمال رعاش. (2011). الاحتراف الرياضي في كرة القدم (دراسة مقارنة). القاهرة: دار الكتاب الحديث. صفحة 43.
- 18) عيسى رمانة، وعدنان توات. (2022). واقع الفكر المقاوالاتي لدى طلبة الجامعة الجزائرية المقبلين على التخرج. مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد (02)، صفحة 28.
- 19) عيسى صواش، و خالد دحية. (2022). مستوى التوجه المقاوالاتي لدى طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، دراسة مقارنة على مستوى معهد بسكرة. مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 13، العدد (01). صفحة 280
- 20) قويدر بورقية، كمال رعاش، وريم عمري. (2020). دور آليات التمويل الرياضي في تطوير أداء المنشآت الرياضية. مجلة معارف، المجلد 15، العدد (02). الصفحات 304 - 309
- 21) محمد علي الجودي. (2015). نحو تطوير المقاوالاتية من خلال التعليم المقاوالاتي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر. صفحة 48
- 22) مخلوف منجي. (2015). الجانب القانوني لاستثمار المؤسسات الاقتصادية في النوادي الرياضية المحترفة \_ لكرة القدم - بالجزائر (أطروحة دكتوراه). معهد التربية البدنية والرياضية ، سيدي عبد الله: جامعة الجزائر 3. صفحة 01
- 23) مصطفى قوال. (2018). إقتراح أساليب للترويج الرياضي لتحقيق التمويل الداتي للأندية الجزائرية المحترفة لكرة القدم دراسة ميدانية على بعض أندية الرابطة المحترفة الأولى والثانية موبليس (أطروحة دكتوراه). معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف. صفحة 86
- 24) نوال زهية. (2008). سياسة التمويل ودورها في التأثير على المردود الرياضي لرياضي النخبة - حالة الإنحادية الجزائرية لكرة السلة - (رسالة ماجستير). معهد التربية البدنية والرياضية، سيدي عبد الله: جامعة الجزائر 3. صفحة 196
- 25) نور الهدى بن قزوع. (2022). دراسة تقييمية لرواسب العراقيل السوسيو ثقافية للعمل المقاوالاتي ومدى تأثيرها بالتنشئة الاجتماعية للمقاوالاتية بولاية سطيف. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05(02)، صفحة 984.